هل تتصدر إيران المشهد الشرق أوسطي في العام ٢٠١٠؟

وفاء زيناتي

اعتمدت المقاربة السياسية التي طار بها رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في أيار الماضي لملاقاة رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في واشنطن، القادم حديثا للبيت الأبيض، على أن أسوأ خطر يواجه الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الأنظمة العربية المعتدلة في الشرق الأوسط هو إيران الساعية لتطوير قدراتها النووية العسكرية. محذرا بذات الوقت من خطورة امتلاك إيران للسلاح النووي لجهة أنها قد تقدم مظلة نووية للإرهابيين، والأسوأ من ذلك أنها قد تزودهم بأسلحة نووية. فإعطاء الأولوية لكبح طموح إيران النووي سيكون مفتاح الحل لإحلال السلام في المنطقة، والذي هو من وجهة نظر نتنياهو الفعلية، سلام اقتصادي؛ بمعنى أن الجانب الفلسطيني بوضعه الحالي، لا يستطيع تحمّل استحقاقات الدولة والالتزام بالتعهدات الأمنية تجاه الإسرائيليين، لذا على الفلسطينيين الانشغال ببناء اقتصادهم ومؤسساتهم قبل الانتقال للحديث عن اتفاقيات نهائية وحلول دائمة مع الإسرائيليين.

خلاصة هذا الحديث هو منح الفلسطينيين إطارا من الحكم الذاتي الموسّع ولكن دون أي شكل من أشكال السيادة. تكمن خطورة هذه المقاربة في أنها تضع مصالح بعض الأنظمة العربية المعتدلة وإسرائيل والولايات المتحدة في سلة واحدة في مواجهة إيران صاحبة التطلعات النووية. علما أن كل من الولايات المتحدة والدول العربية لها مقاربات مختلفة قد تتقاطع في بعض النقاط وقد تفترق في أخرى، لكن تبقى لهذه المقاربات منطلقات ومصالح متباينة في معالجة هذا الخطر المحتمل، مما يحول دون وضعها في سلة واحدة مع الطرف الإسرائيلي. لكن الجانب الأكثر خطورة في هذه المقاربة، هوغض الطرف من الجانب الإسرائيلي، في محاولة منه لتضليل الرأي العالمي والدول الغربية، عن المعضلة الأساس في منطقة الشرق الوسط ، ألا وهي وجود شعب فلسطيني يناضل منذ ستة عقود في سبيل دولته المستقلة ولكن دون جدوى. فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وغياب السلام عن المنطقة الذي تسعى له الدول العربية مع إسرائيل عبر المبادرة التي طرحتها في قمة بيروت ٢٠٠٢ ، هو الخطر الأسوأ على المنطقة الذي تسبب ولا يزال في استمرار الحروب والصراعات في المنطقة. سعت حكومة نتنياهو منذ ذلك الوقت للترويج لهذه المقاربة سياسيا وإعلاميا في الداخل الإسرائيلي، والخارج المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، خطوة منها للأمام، للتملص من استحقاق السلام الذي يشكل مأزقا حقيقيا لليمين الإسرائيلي، والذي لا بد من مواجهته في نهاية المطاف.

نقيضا لهذه المقاربة، حمّل العرب جلالة الملك عبد الله الثاني، كشهادة منهم لجلالته في كونه الأقدر على مخاطبة الغرب، عشية زيارته للولايات المتحدة في نيسان من عام٢٠٠٩، مقاربتهم لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط والمستندة إلى المبادرة العربية في بيروت والتي تقضي بإرجاع الأراضي والحقوق العربية التي أقرتها المواثيق الدولية، وإقامة الدولة الفلسطينية مقابل الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها. فالسلام العربي الإسرائيلي، من وجهة نظر العرب سيكون اللبنة الأساس لبناء الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. وبالتالي سيسحب البساط من تحت أي قوى إقليمية (إيران) ساعية لبسط نفوذها على المنطقة بخطاب سياسي زائف ينطلق في بعض منه، من أن أي إنجاز يقوّي مكانة الجمهورية لإسلامية سيصب في المحصلة النهائية لصالح العرب في ردع إسرائيل، ومساندة الشعب الفلسطيني في استرجاع حقوقه. في العام الأول من الرئاسة الأوبامية، سعت الإدارة الأمريكية لمعالجة مخاوف كل من هاتين المقاربتين، حيث طمأنت الإسرائيليين بأن حماية أمنهم ستبقى الأولوية في أي خطوة سياسية ستُقدم عليها الولايات المتحدة في المنطقة، فيما يخص الطموحات الإيرانية، ووعدت واشنطن إسرائيل بأنها لن تسمح بوجود إيران نووية وأنها ستُبقي كل الخيارات متاحة، وإن سعت للحوار معها بداية. وعلى الجانب العربي، تم التأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات والتوصل لنتائج ملموسة على الأرض فيما يخص العملية السلمية العربية الإسرائيلية، وكان خطاب القاهرة الشهير لأوباما وتعيين جورج ميتشل كمبعوث للسلام في المنطقة هو رسالة التطمين الأبرز للعرب فيما يخص هذا الملف.

بدت إدارة أوباما في عامها الأول ولو ظاهريا أكثر قربا للمقاربة العربية منها للإسرائيلية، من حيث إعطاء الأولوية للسلام في المنطقة من أجل استقرارها، ولكنها بذات الوقت، نتيجة للأجندة الرئاسية المثقلة بالمشاكل الداخلية والخارجية، لم تضغط فعليا بثقلها من أجل هذا الملف، خصوصا بعد التعنت غير المسبوق من قبل الحكومة الإسرائيلية اليمينية بقيادة نتنياهو لتقويض جهود أوباما في عملية السلام، والتي جنّد لها اللوبي الإسرائيلي في أمريكا إعلاميا وسياسيا لمساعدته في ذلك.

في المحصلة النهائية، فإن الفشل في استئناف المفاوضات لغاية اللحظة. والجمود الذي يلف العملية برمتها في ظل شبه انسحاب أمريكي مما يحصل، هي مؤشرات ذات دلالة واضحة على أن اليمين الإسرائيلي المتشدد نجح في تسويق مقاربته لدى الأمريكيين. ففي النصف الثاني من العام الفائت تربع الملف الإيراني وتهديداته المحتملة للمنطقة على قمة المشهد السياسي والإعلامي الدولي والإقليمي تاركا العملية السلمية في مرحلة جمود لا ندري إلى متى ستستمر،على الرغم مما يقوم به رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض من عملية بناء للمؤسسات الفلسطينية. وللأسف أن هذه المقاربة انطلت على بعض النخب العربية، التي باتت ترى إيران أكثر خطرا من إسرائيل.

عطفا على ما سبق، وبناء على التوجهات السياسية الحالية للإدارة الأمريكية، بعد خطاب أوباما الأول عن حال الاتحاد في مبنى الكابيتول في السابع والعشرين من كانون الأول الماضي، والذي تجاهل فيه الحديث عن العملية السلمية في المنطقة، في حين كان الملف النووي الإيراني حاضرا بقوة في هذا الخطاب، ووفقا للعديد من التحليلات السياسية والإعلامية فإن العام الحالي سيكون إيرانيا بامتياز، لجهة كيفية منع إيران من المضي قدما في برنامجها النووي، بعدما تبيّن للغرب أن الحوار والمفاوضات بشأن هذا الملف لم تفض لشيء يُذكر، ما يعني أن على الولايات المتحدة ومجموعة أل (٥+١) البحث والاتفاق بشأن فرض رزمة رابعة من العقوبات على إيران تكون نوعية وتستهدف ضرب المصالح الاقتصادية لأركان نظام الحكم في إيران، على أمل منها أن يشكل ذلك عامل ضغط على الحكومة الإيرانية للتراجع عن طموحاتها النووية ولو لحين.

في حين تشير بعض التحليلات إلى أن الولايات المتحدة قد تلجأ لخيارات أخرى لمعالجة هذا الملف، كالمساهمة في تغيير النظام الإيراني من خلال دعم المعارضة الإيرانية بوسائل غير مباشرة للوصول إلى هذا الهدف. حقيقة الأمر أن المنطقة قد تكون مقبلة هذه السنة على سيناريوهات عديدة بشأن معالجة هذا الملف، لكن السيناريو الأبرز، ما لم تستجب طهران لمطالب واشنطن والدول الغربية، هو فرض عقوبات نوعية ومؤلمة على إيران قد تشكل عامل ضغط لثني إيران عن المضي قدما ببرنامجها النووي، خصوصا إذا ترافق ذلك مع اشتعال أمريكي إسرائيلي غربي على الساحة الداخلية الإيرانية من خلال دعم حركة المعارضة الشعبية الإيرانية بطرق غير مباشرة.

لذا سيبقى الأمريكيون كما الغربيين في سنة ٢٠١٠ يراهنون على العقوبات وأوضاع الأزمة الداخلية الإيرانية التي انطلقت شرارتها عقب الانتخابات الإيرانية في حزيران الماضي على يد المعارضة الإيرانية، والتي يمكن تجددها في الذكرى أل(٣١) للثورة الإسلامية في المقبل من أيام الشهر الحالي، من حيث أنها ستشكل عوامل ضغط قد تُفضي للنتائج المؤملة دوليا، في تراجع إيران عن برنامجها النووي.

ومن المتوقع، بحسب التحليلات السياسية، أن لا مصلحة فعلية لواشنطن للذهاب إلى أبعد من خيار العقوبات ضد طهران هذه السنة، نظرا للمسائل الداخلية الملحة أمريكيا(ثقل الديون الأمريكية، ونسبة البطالة المرتفعة)، إضافة للقضايا الملحة في العراق (الانتخابات البرلمانية العراقية، والانسحاب الأمريكي المتوقع من العراق في أواخر شهر آب القادم)، وأفغانستان، وباكستان، واليمن. من هنا ترجح بعض التحليلات أن أي ضربة عسكرية متوقعة لإيران، في حال استمرت السياسة الإيرانية على حالها في ملفها النووي، ربما تكون في أل(٢٠١١) وليس هذا العام.

في الأثناء، ستبقى إسرائيل ترقب ما يجري في طهران عن بعد، مؤجلة أي خيار عسكري في هذا الشأن، ما دامت واشنطن والغرب يتكفلون بهذا الملف ويضعونه في قمة سلم أولوياتهم، بانتظار ما ستسفر عنه أية عقوبات مرجحة على إيران خلال الفترة القادمة. ولكنها، أي إسرائيل، ستستمر في نشاطها الأمني والاستخباراتي وبالتعاون مع واشنطن لرصد نشاطات إيران النووية ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

عربيا، لم تبد الدول العربية خلال العام الأول من رئاسة أوباما الكثير من الجهد لتحريك الملفات الساكنة في المنطقة، لحث إدارة الرئيس على بذل مزيد من الجهد لإحداث اختراقات فعلية على الأرض لجهة عملية السلام المتعثرة. حيث بقي العرب يراوحون مكانهم بشأن الترويج لمقاربتهم في إحلال السلام، والتي لم تخرج عن إطار الخطاب السياسي العاجز عن تقديم أية خطوات عملية للمناورة في الهامش المتاح لها إقليميا ودوليا، لحث الأطراف الدولية على التحرك وتفعيل المسار السلمي الفلسطيني الإسرائيلي.

بناء على ما تقدم، يتضح أن إسرائيل قد نجحت في وضع إيران على قمة أولويات أجندة أوباما في منطقة الشرق الأوسط لهذا العام مقابل تجميد لعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين على المدى المنظور، ما لم يستجد طارئ ما يغير هذه المعادلة. من هنا ينبغي على العرب أخذ زمام المبادرة الآن، بعد التثاقل الذي يبديه الأمريكيين بشأن السلام، لتغيير قواعد اللعبة التي تريد إسرائيل فرضها في المنطقة، وذلك بالاتفاق على طرح سياسي جديد ورسم ملامح مقاربة سياسية جديدة لملف السلام العربي الإسرائيلي، ورسم أطر واضحة لسياسة عربية موحدة للتعامل مع إيران وملفها النووي الإيراني انطلاقا من المصالح العربية، آن الأوان لمثل هكذا تحرك، خصوصا وأن القمة العربية على الأبواب، لحث واشنطن والغرب للنظر مجددا بأم المشاكل في منطقة الشرق الوسط، ألا وهي غياب السلام العربي الإسرائيلي .

النظرية الاجتماعية ومشكلة العنف المجتمعي : أسبابها وسُبل علاجه

أ.د. مجد الدين خمش

يؤكد جلالة الملك عبد الله الثاني، حفظه الله ، في كتاب التكليف السامي لحكومة دولة السيد سمير الرفاعي الذي نشر في وسائل الإعلام المختلفة على: «إن حق المواطن وكرامته خط أحمر وكرامة الأردنيين عندي أسمى وأقدس من أن يمسها أحد بسوء، وقد ساء الأردنيين جميعاً بعض مظاهر العنف والاعتداء على المواطن والمعلم والموظف والطبيب وهذا أمر مرفوض بكل الأحوال .» وتطبيقاً لتوجيهات جلالة الملك للحكومة الرشيدة ، وتنفيذاً لما جاء في كتاب التكليف السامي فقد صرح سمير الرفاعي رئيس الوزراء: إن كرامة الأردنيين عند جلالة القائد الأعلى أسمى وأقدس من أن يمسها أحد بسوء . مؤكداً إن الحكومة التي تنبذ مظاهر العنف والاعتداء على المواطنين كافة ستعمل في ذات الوقت على تطبيق القوانين كافة على الجميع بمنتهى الشفافية والعدالة والحزم .

وتوضح البيانات الإحصائية المنشورة ازدياد عدد حالات بعض أشكال العنف المجتمعي –التي تبقى مع ذلك في ظل التزايد السكاني السريع– ضمن معدلات معقولة، ذلك إن معدل بعض هذه الجرائم لم يزد عن الماضي، وبعضها أزداد زيادة طفيفة. ومعلوم إن المعدل ينسب عدد الجرائم إلى عدد السكان .إما لكل ١٠ الآف شخص كما في حوادث الطرق، وإما لكل ١٠٠ ألف شخص كما في حالة الانتحار. وتقوم وسائل الإعلام المختلفة بتغطية بعض أحداث وتفاعلات هذه الحالات من العنف المجتمعي بشكل يومي تقريباً، مما يضخم من مدى شيوع وخطورة هذه الحالات . ويورد الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لعام ٢٠٠٨م إن بعض الجرائم العامة أزداد عددها خلال السنوات القليلة الماضية، فقد أزداد عدد الجنايات المسجلة من ٤٨٥٧ جناية عام ٢٠٠٤م، إلى ٧١١٤ جناية عام ٢٠٠٦م، وإلى ٧٩٩٧ جناية عام ٢٠٠٨م. أما الجنح المختلفة فقد أزداد عددها من ٢٥٠٧٠ جنحة عام ٢٠٠٤م، إلى ٤١٩٩٤ جنحة عام ٢٠٠٦م، وإلى ٣٦٧٢٥ جنحة عام ٢٠٠٨م. وأبرز هذه الجنح: السرقة الجنوحية، والتهديد، والذم والقدح والتحقير.

ويتضح من ورقة العمل التي قدمها مالك الطوال في الملتقى الوطني الذي عقدته وزارة التنمية السياسية في عمان في الفترة ٩-٢٠١٠/١/١٠م بعنوان (سيادة القانون: أساس بناء الدولة الحديثة) إن عدد المشاجرات الجماعية التي شهدتها المملكة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨م بلغ ٤٦٨ مشاجرة جماعية في مختلف مناطق المملكة، نتج عنها عشرات الإصابات ومئات الجرحى. ويطالب الطوال في ورقته هذه بضرورة إعادة النظر في التشريعات المتلعقة بترخيص وحمل السلاح، وتدعيم ثقافة الالتزام بالقانون . كما يتضح من ورقة عمل أخرى قدمها عمران الزعبي حول العنف الجامعي، إن من أبرز أسباب العنف الجامعي وجود مفاهيم ومدركات مغلوطة للعصبية والقبلية والإقليمية بنسبة ٨٤٪، وكذلك قلة الوعي والثقافة بنسبة ٩١٪، والواسطة والمحسوبية عند تطبيق الأنظمة والتعليمات في الجامعة بنسبة ٧٤٪ . ودعت الورقة إلى ضرورة تفعيل دور الجامعة، وضرورة متابعة الأسرة لأبنائها، وتدعيم قيم التسامح والحوار، ونبذ العنف، وقيام مجالس الطلبة في الجامعات بتطوير استراتجية واضحة للتعامل مع هذه المشكلة(٢).

أما ما يتعلق بالانتحار فيتضح أن عدد حالات الانتحار التام ازداد من ٢٢ حالة عام ٢٠٠٤م ، إلى ٢٦ حالة عام ٢٠٠٦ ، بينما ازداد عدد محاولات الانتحار من ١٦١ محاولة عام ٢٠٤م، انخفضت عام ٢٠٠٦م إلى ١٢٠ محاولة، لكن العدد عاود الارتفاع عام ٢٠٠٨م ليصل إلى ٢٠٨ محاولة. أما بيانات مركز الطب الشرعي المنشورة حول الانتحار فتوضح إنها تعاملت مع ٦٥ حالة انتحار عام ٢٠٠٩م باستخدام السم والشنق، وإطلاق العيارات النارية، والقفز من مكان مرتفع. كما تعاملت مع ٤٠٠ محاولة انتحار في نفس العام. وأنها تعاملت مع ٦٠ حالة انتحار في عام ٢٠٠٨م، ومع ٤٥ حالة انتحار عام ٢٠٠٧م(٣) . ويعزو الطب النفسي بعض حالات الانتحار ومحاولات الانتحار إلى المرض النفسي، وبخاصة الاكتئاب الشديد، والأمراض الذهانية. وهناك عوامل أخرى اجتماعية اقتصادية تتبع من الضغوط الأسرية الشديدة المستمرة، والفشل الاقتصادي الحاد الذي يتعرض له بعض الأفراد.

وفيما يتعلق بحالات العنف الأسري فيتضح من بيانات إدارة حماية الأسرة المنشورة في الصحافة الأردنية إن الإدارة تعاملت مع ٦٤١٦ حالة عنف أسري عام ٢٠٠٩م، مقابل ٤٣١٢ حالة عام ٢٠٠٨، ومقابل ٢٩٤٤ حالة عام ٢٠٠٧م . وازدياد عدد الحالات يعود بشكل أساسي إلى إزدياد المعلومات بين الجمهور حول إدارة حماية الأسرة ومهامها، وأساليب عملها المتكتمة التي تراعي خصوصية الأسر، وسهولة الآلية التي يمكن بواسطتها الاتصال بالإدارة. وغالبية هذه الحالات تحول إلى مكتب الخدمة الاجتماعية، أو الحاكم الإداري لحلها ومعالجتها، وقسم منها يحول إلى المحاكم المختصة. أما قضايا العنف الأسري التي قدمت فيها شكاوي رسمية إلى الجهات المختصة فشهدت ارتفاعاً طفيفاً من ٧٢٩ قضية عام ٢٠٠٧م، إلى ٦٨٨ قضية عام ٢٠٠٨م، أغلبها قضايا إعتداء جسدي على الزوجات، وإيذاء الأطفال، واعتداء جسدي على الإمهات إضافة إلى الجرائم الأسرية تحت ستار الشرف التي إزدادت من ١١ قضية في عام ٢٠٠٨م إلى ٢٠ قضية في عام ٢٠٠٩م.

تفسيرات العنف المجتمعي لم تقدم إلى الآن تفسيرات اجتماعية متماسكة لحوادث العنف بين الأقارب ، والمشاجرات الجماعية في بعض القرى، والمشاجرات الطلابية في الجامعات ، وإصابة رجال الأمن من قبل بعض المطلوبين، بالإضافة إلى ظهور أنماط جرمية جديدة وحادة أحياناً لم تكن مألوفة من قبل. وفرضية الازدحام السكاني الكثيف الناتج عن تزايد عدد السكان وما يرتبط بذلك من توترات، واستفزاز، وتنافس بين الأفراد على الموارد المتاحة في الحياة اليومية، والامتيازات، وحق المرور، ومواقف السيارات.... الخ، وبخاصة في بعض أحياء مدينة عمان، ومدينة الزرقاء، وبعض المدن الأخرى، لا تزال هي الفرضية السائدة التي تلقى رواجاً لدى بعض المسؤولين والدارسين . ويصل عدد سكان الأردن في بداية عام ٢٠١٠م إلى ما يقرب ٦ مليون نسمة؛ بينما يصل عدد سكان محافظة العاصمة عمان عام ٢٠٠٨م إلى ٢,٢ مليون نسمة، يشكلون ما يقارب ٣٧ بالمئة من سكان الأردن. وتصل الكثافة السكانية في محافظة العاصمة إلى ٢٩٨,٩ فرداً لكل كم٢ واحد، وهي كثافة سكانية مرتفعة بكل المقاييس . ويزداد سكان الأردن سنوياً زيادة طبيعية بمعدل نمو مرتفع يصل إلى ٢,١ في المئة ؛ ويصل معدل النمو السكاني إلى ٢,٢ في المئة سنوياً، وهو معدل مرتفع أيضاً. ولا يزال معدل الإنجاب الكلي لكل سيدة يصل إلى ٣,٦ طفلاً؛ بينما يشكل الأطفال تحت سن ١٥ سنة ٣٧,٣ في المائة من السكان؛ أي ما يزيد قليلاً على ٢ مليون طفلاً يحتاجون من الأسر والمجتمع إلى الرعاية الصحية والاجتماعية — الاقتصادية .

وبالرغم من أن هذه الفرضية تلقى رواجاً لدى بعض المسؤولين والدراسين، وهي تفسر بشكل مناسب الزيادة في أعداد بعض حالات العنف المجتمعي وعدم الزيادة في معدلات بعض الجرائم، وبخاصة ان أغلب أشكال هذه العنف إزدادت بما يتقارب مع معدل الزيادة الطبيعة السنوية للسكان، إلا ان هناك عوامل أخرى تحيط بهذه العامل السكاني وتضاعف من تأثيراته السلبية منها انتشار ثورة المطالب الاستهلاكية لدى الأفراد بالرغم من النمو في مستويات الدخل الفردي والأسري ، وتفاقم الشعور باليأس والهزيمة في بعض مؤسسات العمل لدى عدد متزايد من الناس نتيجة عدم تطبيق الأنظمة والتعليمات بعدالة بما يكفل لهم حقوقهم، إما بسبب تعسف بعض المسؤولين، وإما بسبب سطوة الواسطة والمحسوبية في هذه المؤسسات ، مما يضعف شعورهم بالانتماء لمؤسسة العمل، ويزيد حدة الإحباط واليأس والغضب لديهم. ويلجأ عديد من هؤلاء أولاً وبعد معاناة إلى هوياتهم الفرعية طلباً للدعم والمؤازرة ، وتحقيق العدالة الوظيفية. لكن هذه الهويات الفرعية بالرغم من صدق نواياها، ودورها الإيجابي التقليدي لا تملك الآليات، أو المهارات المطلوبة للتأثير على القرار في مؤسسات العمل مما يزيد من حدة اليأس، والشعور بالهزيمة لدى عدد محدود من الأفراد أو الجماعات يدفع بهم في لحظة غضب شديد إلى التمرد، والعنف والعدوان بشكل غير متوقع.

وتضطلع بعض وسائل الاتصال والإعلام بدور محلوظ أيضاً في تغذية التوتر والاستفزاز لدى الأفراد في الحياة اليومية. فالموبايل بوصفه أداة لتكرار الاتصالات الأسرية ساعة بعد أخرى، أصبح وسيلة لنقل أجواء المشاحنات الأسرية إلى بيئة العمل، أو بيئة السيارة أثناء القيادة بعد أن كانتا خاليتين من مثل هذه الأجواء. كما إن بعض المسلسلات العربية والمدبلجة تضع المشاهد في عالم من العنف بلا ضوابط، أو قوانين، أو عقوبات، أو اعتبارات أخلاقية يمارس فيها المتصارعون إقصاء، أو إلغاء بعضهم البعض بيسر واستمتاع، مع ما يحيط هذه المشاهد من هالة التمجيد ، والبطولة. ومن جهة أخرى، فإن تلفزيون الواقع ومسلسلاته، وتركيزهما على تفاصيل الحياة اليومية أعطت لمحاولات الانتحار طابعاً استعراضياً لدى مجموعة من الأفراد ، يتم متابعة أحداثها من قبل وسائل الإعلام ساعة بعد أخرى .

سُبل معالجة العنف المجتمعي

وبالتالي، فإن معالجة العنف المجتمعي المتزايد يتطلب أولا إعادة تدعيم ثقافة القانون، وخضوع الجميع للقانون، ومن المهم ضمان تحقيق العدالة في مؤسسات العمل بمحاربة الواسطة والمحسوبية سواء أكانتا من داخل المؤسسة أم من خارجها. إضافة إلى الالتزام بتطبيق الأنظمة و التعليمات بدقة وعدالة ، وتفعيل تقييم قرارات بعض المسؤولين، ومساءلتهم إن اقتضى الأمر. أما في البيت وفي علاقات الجيرة ، ومؤسسات التعليم المختلفة، والفضاء العام في المولات وأماكن التسوق ، وعلى الطرق، وأماكن تزاحم المواطنين، فمن المهم إعادة التركيز على تدعيم مفاهيم الأخلاق الكريمة في المعاملات، وحسن التعايش، والتسامح، واحترام الآخر، وإتباع لغة الحوار لحل المشكلات، واحترام حق الآخر في الحصول على احتياجاته بكفاية مناسبة تحفظ له كرامته، ووقته، ومشاعره . كل ذلك في إطار من الانتماء الوطني الجامع، والهوية الأردنية الواحدة الموحدة، والمواطنة الحقة التي تضمن المساواة والكرامة للأفراد والجماعات.

× بروفيسورعلم الاجتماع– الجامعة الأردنية–عمان

وتظل الشام

داود البوريني

يبدو أن أمتنا ما زال عليها الكثير لتسويه أو تدفعه ثمناً لتصرفات غير محسوبة وغير منطقية من بعض أبنائها، هؤلاء الأبناء الذين أوصلهم الحظ إلى رأس السلطة وهم غير مستعدين علماً أو ثقافة أو تنويراً أو خبرة كما لم يكونوا محصنين بما يكفي لحماية الأمة والحفاظ على مصالحها، السياسة بالنسبة للبعض منهم كانت فهلوة وللبعض الآخر شقاوات، السياسة التي هي من أكثر العلوم تعقيداً والتي تتداخل في قرارتها التاريخ والموقع الجغرافي ومعرفة الأعداء السابقين والحاليين والمستقبليين، والمعرفة بالصناعة والزراعة والاقتصاد والقياس الدقيق للفعل ورد الفعل والمعرفة الجيدة بكيفية بناء التحالفات الإقليمية والدولية والبناء الداخلي الحقيقي خاصة لمن هم قريبين من رأس السلطة من وزراء ومساعدين ومستشارين في كافة مناحي العلوم والتقنية والحرب، هذه السياسة تصرّف البعض فيها وكأنها لعبة طاولة زهر، طبعاً ليس لعبة شطرنج لأن الأخيرة تتطلب المعرفة والدهاء والصبر والدقة، ان التقييم الدقيق لأوضاع الوطن بمساعدة كل الخبراء والخبرات ضروري جداً لبناء الاستراتيجيات قصيرة الأمد وطويلة الأمد وبحيث تبقى ثوابت الأمة على حالها وفي حصن حصين.

كان لا بد من هذه المقدمة لفهم ما جرى من أنور السادات مع وزير خارجية الولايات المتحدة وأحد دهاقنة الحركة الصهيونية وعتاتها.

في كتابه كيسنجر ١٩٧٣ يقول الكاتب الإنجليزي الستر هول على لسان كيسنجر عن مقابلته الأولى مع السادات بعد أقل من شهرين من حرب رمضان المجيدة، تلك الحرب التي كسرت بدماء أبنائنا أسطورة التفوق الإسرائيلي وأوصلت واحدا مثل موشي دايان إلى التفكير بالانتحار وهو على حدود الجولان بعد أن شعر بدنوّ الهزيمة، يقول كيسنجر « ذهبت لمقابلة الرئيس السادات وأنا متهيّب من بداية اللقاء مخافة أن يبدأ السادات بلومي على الجسر الجوي الذي وفّرته لاسرائيل خلال حرب رمضان مما قلب موازينها لصالح إسرائيل، بدلاً عن ذلك فإذا بالسادات يفاجئني بالقول بأنه لا يريد الخوض في التفاصيل وأنه يريد أن يعطي كيسنجر ما لم يكن يتوقعه، وأنه أي السادات لا يؤمن بالعداء للولايات المتحدة واسرائيل وأنه ليس امتداداً لعبد الناصر بل إنه ينظر لنفسه كواحد من الفراعنة العظام وأنه يريد أن يبني تحالفات مع الولايات المتحدة وأن يدير ظهره للاتحاد السوفياتي بعد أن أدّى هذا الأخير المطلوب منه «، في هذا اللقاء الأول أعطى السادات للولايات المتحدة وإسرائيل بلا حدود ولم يأخذ شيئاً كما قام بتسليمها كل أوراق قوته معتبراً أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة هي في يد الولايات المتحدة. على أي حال إن الفراعنة العظام من مينا إلى تحتمس الثالث إلى محمد علي باشا كانوا يدركون جيداً بأن الأمن الوطني المصري يبدأ من الأناضول شمالاً وحتى منابع النيل جنوباً مروراً بالسودان وأثيوبيا، وبأن أمن مصر بالدرجة الأولى كان دائماً يهدد من غزوات قادمة من المشرق العربي عبر فلسطين وسيناء، من هنا قدم الهكسوس والفرس واليونان والرومان والصليبيين والتتار، إضافة إلى هذا العمى الاستراتيجي فقد وجّه السادات طعنة نجلاء ليس فقط للعلاقات العربية السوفياتية بل لاي علاقات عربية مستقبلية مع أي دول أو مجموعة دول مؤثرة في هذا العالم، فالكل يعلم بأن الاتحاد السوفياتي قد اعطى لمصر على مدى عشرين عاماً ما لم تعطه دولة لدولة أخرى، السادات هنا لم يكتفي بتسليم مصير الأمة لأعدائها بل إنه وجّه حراب الغدر لظهر الحلفاء السوفييت وبدون سبب منطقي واحد يستدعي ذلك، وأكثر من ذلك فإنه أدار ظهره لأمته التي وقفت مع مصر المحروسة في كافة الظروف.

وفي ذات السياق يروي محمد حسنين هيكل عن وزير خارجية فرنسا الأسبق والدوبلوماسي العريق كوف دي مورفيل بأنه في لقاء معه أخرج السيد مورفيل خريطة العالم العربي من جيبه محدداً فيها خريطة مصر مع خط فاصل على طول قناة السويس قائلاً لهيكل : « انظر جيداً إلى هذه الخريطة انتم العرب شاهدتم دخول إسرائيل إلى المنطقة بحراب الإنجليز ومساعدة الغرب لكنكم أغفلتم الجانب الآخر من الصورة ألا وهو خروج مصر من المنطقة لأن إسرائيل لا تستطيع البقاء فيها والهيمنة عليها بوجود مصر فيها، إن الأمريكيين يرون بأن مصر ليست مهمة بحد ذاتها لكنها مهمة في دورها لذلك فإنهم لا يريدون أن تخرج مصر إلى شرق قناة السويس إلى المشرق العربي أو أن تحضر المشرق العربي إلى مصر كما فعل جمال عبد الناصر وقبله محمد علي الكبير. وهذا هو سر الحرب الشرسة على الناصرية بكل ما مثلته من حلم وطني وقومي وتطور هائل في كافة مناحي الحياة. إن ذبح الناصرية ومعها طموحاتها هو ما فعله السادات وما يكمله وريثه الآن.

وأخيراً وإلى أن تستعيد مصر الأمة وتستعيد الأمة مصر فإن على رجال السياسة في بلاد الشام جميعها أن يدركوا تماماً بأن قيادة مصر الحالية ليست حليفة موثوقة لنا وأن علينا حماية لبلادنا وانساننا أن نعيد التفكير في كثير من الثوابت التي كانت قائمة وان نتلمس موضع أقدامنا جيداً فقيادة مصر الحالية لا يعتمد عليها بعد أن رهنت نفسها إلى أمريكا وإسرائيل وأن قوة بلدنا الأردن يجب أن تتأتى من التحصين الداخلي أولاً ومن تقوية جسوره مع امتداده الطبيعي ثانياً... فالعدو لنا في المشرق العربي عامة وفي بلاد الشام خاصة عدو واحد وهو معروف جيداً للجميع.

شام... أيتها المجاهدة إلى يوم الدين، هكذا أرادك الله وبشّر الرسول، شام منبع الرجولة والوفاء من حلب إلى رفح، شام أمنا وأبينا وحبيبتنا الأبدية، هي العطاء أنّى التفتّ، ووجّهت نظرك من إبراهيم هنانو في أقصى الشمال إلى الشيخ صالح العلي على جبال الساحل إلى الأمير سلطان الأطرش في السويداء، ولا تنسى معهم الشيخ عزّ الدين القسام والمجاهد عبد القادر الحسيني وأحمد ياسين في الجنوب وراغب حرب وعماد مغنية في الشمال، الشام هي اليرموك وحطين وعين جالوت والقسطل وميسلون والكرامة ومارون الراس وكل أيام الشرف والإباء.

شام... هي من أتت بالبشرى يوم الكرامة وبالنصر في تشرين وبتغيير المعادلات في تموز ٢٠٠٦ وبسفر الصبر والعضّ على الجرح والفداء في غزة هاشم.

نحن أبناء بلاد الشام يبدو أننا قد بقينا وحدنا في الميدان... نحن أبناء الشام عربٌ مُذْ كنّا ولا مجال لنا سوى أن نعيش عرباً ونموت عرباً وقبل كل شيء أن ننتصر عرباً...

كيف لا ونحن أهل بيت المقدس وأكناف بيت المقدس..؟؟

وأخيراً... يا من تهددون بالوطن البديل وتغير قياداتنا بإرادتكم أقول لكم إن خمسين مليون شامي قادرون على إعادتكم من حيث جئتم بعد أن تدفعوا فاتورة جرائمكم بالكامل، هذه الجرائم التي تقرب نهاية كيانكم القائم على الكذب والخداع والاجرام والابتزاز.